الأفعال الاجرامية والتجاوزات في الجزائر خلال العهد العثماني

د/ بك محمد /قسم التاريخ /جامعة باجي مختار عنابة

الملخص:

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني العديد من الجرائم والأفعال السلبية، منها جرائم سياسية هدفت إلى تغيير الوضع السياسي للإيالة كالتمردات ، وجرائم التجسس لصالح أطراف معادية للسلطة العثمانية في الجزائر، بالإضافة إلى ظهور جرائم عسكرية كانت مرتكبة من طرف الجنود مثل جرائم التمرد والعصيان وجرائم أخرى كالزنا واللواط وشرب الخمر. كما انتشرت الجرائم ذات الطابع الاقتصادي التي من شأنها إلحاق الضرر بالأموال وعمليات الإنتاج، كقطع الطرق والغش في الأسواق وكذلك تزوير العملة، هذا إلى جانب وجود جرائم اجتماعية تدل على فساد المجتمع وأخلاقه كالسرقة والقتل والزنا وشرب الخمر.

Abstract :

During the ottoman period , Algeria witnessed many crimes and bad behaviors , including political crimes aimed at changing the political status , such the revolts , espionage crimes against parties hostile to the emergence of military crimes committed by soldiers such as rebellion drinking wine . there are also crimes of an economic nature that could damage the money and prodution processes , such as cutting roads and fraud in the market as well as counterfeiting the currency , in addition to the existence of social crimes indicative of corruption and

ethics of ethics such as theft , murder , adultery and drinking alcohol .

الكلمات المفتاحية : الجرائم السياسية : التمرد والعصيان ، التجسس- الجرائم الاقتصادية، تزوير العملة ، الغش – الجرائم الاجتماعية : السرقة ، الزنا و شرب الخمر.

وسأتطرق إلى أنواع هذه الجرائم على النحو التالي:

1 – الجرائم السياسية:

عاشت الجزائر في العهد العثماني خلال فترات معينة أزمات حادة في وضعها السياسي، بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية، ترتبط هذه الأزمات بالتمردات العنيفة التي قامت بها الطرق الصوفية من جهة، وبعض القبائل من جهة أخرى، وكذلك أشخاص منفردين[1]. بالإضافة إلى جرائم التجسس التي ترتكبها بعض الفئات الاجتماعية سواء ذات المناصب السياسية أو العسكرية وحتى أفراد من العامة في المجتمع، فيتجسسون لصالح أطراف أجنبية سواء أوروبية أو عربية وأطراف أخرى محلية[2].

– التمرد والعصيان: شهدت الجزائر اضطرابات مست جهاز السلطة، واكبها قيام العديد من جرائم التمرد والعصيان في بعض المناطق، ولقد بدأت في بايلك الشرق ثم انتقلت شعلة الفتن إلى غرب الإيالة، فظهرت تمردات من طرف الطرق الصوفية، وأخرى تزعمها المرابطون، والعلماء وبعض القبائل[3].

تمرد الطرق الصوفية: وقد تعددت حالات التمرد التي تزعمتها الطرق الصوفية، وسنتطرق إلى أهم هذه التمردات:

تمرد ابن الشريف الدرقاوي(1805-1813م): أطل القرن التاسع عشر الميلادي على اندلاع أكبر وأخطر تمرد ضد السلطة العثمانية في إيالة الجزائر، ألا وهو التمرد الذي

قادته الطريقة الدرقاوية ، وفي الغرب الجزائري أعلنت الثورة بقيادة عبد القادر بن الشريف الدرقاوي، ولقد تم التحضير لهذا التمرد منذ عام 1800م، ووقعت اصطدامات بينه وبين رجال الباي مصطفى العجمي وسميت الواقعة بمعركة فرطاسة[4]. ولما وصل ابن الشريف الدرقاوي إلى وادي مينة أذن لأتباعه نهب الأموال وممتلكات محلة الباي والقبائل المؤيدة لها، واشتد القتال بينهم وهزم الباي وفرق جنده[5].

ولما استفحل أمر الدرقاوي وجه أنظاره إلى مدينة وهران وأثار السكان فيها[6]. وقد استمرت الثورة إلى فترة حكم أحمد باشا (1805-1808م) الذي أولى على وهران محمد المقلش وأفضى إليه القضاء على تمرد الدرقاويين، فالتجأوا إلى ناحية فليتة ثم طاردهم وسار إليهم ودحرهم هناك وتم إخضاعهم[7]. وقد حاولوا الثورة من جديد قمعت ثورتهم من طرف باي الغرب محمد بوكابوس، واستقر بعدها الشريف الدرقاوي عند بني سناسن وأراد الثورة فسار إليه باي الغرب مجددا ثم اختفى ولم يظهر له أثر من بعدها[8].

تمرد الطريقة التيجانية:

تنتسب الطريقة التيجانية إلى الشيخ أبو العباس أحمد بن المختار بن سالم التيجاني1737م، وقد قام بتثبيت أركانها بمسقط رأسه بعين ماضي واتخذها مقرا رئيسيا لها سنة 1782م. وتوسع نفوذها وارتفع عدد أتباعها لاسيما في الصحراء وأصبحت تتحكم في الطرق والقوافل التجارية ، وتعرضت الطريقة لعدة مضايقات من طرف السلطة العثمانية، خاصة بعد عودة ولدي الشيخ أحمد التيجاني من المغرب الأقصى إلى عين ماضي، فقامت بتمرد أنهك المجتمع، وتحالفت مع العديد من القبائل مثل قبائل الحشم المتحالفة مع قائد التمرد الثائر محمد الكبير التيجاني الذي أجرى اتصالات كثيرة معهم قصد قتال الأتراك[9].

وقد زحف سنة 1816م إلى مدينة معسكر على رأس جيش يفوق ستمائة رجل من التيجانيين ومعهم جمع غفير من الصحراويين الذين انضم إليهم الحشم[10]، فحاصر العديد من أحيائها إلى غاية إخضاعها وإعلان سكانها طاعتهم له، وخاض محمد التيجاني معركة مع جيش باي وهران حسن بن موسى في منطقة عواجة بأولاد رحو، وانتهت بهزيمة التيجاني بعد انسحاب قبيلة الحشم التي تخلت عنه[11].

ويعتبر تمرد التيجانيين من أكبر التمردات التي تصدت لها السلطة الحاكمة وواجهتها بقوة السلاح رغم ما كلفها من الخسائر المادية والبشرية[12].

تمرد المرابطين:

ويعتبر المرابطين من بين الجهات التي انبثقت منها حالات التمرد والعصيان ضد السلطة العثمانية في الجزائر[13]. أعلن محمد بن عبد الله بن الأحرش في 1804م التمرد ضد سلطة بايلك الشرق وتأسيس حكومة معارضة للحكم العثماني في فترة عثمان باي (1803-1804م)، حيث تمكن من جمع بضعة من الرجال وهاجم جيجل، وأمر أتباعه بمهاجمة الحاميات التركية والاستيلاء على مراكزها[14]. وفي بلاد القبائل تمرد المرابط ابن دالي ولم تقتصر محاربته على الأتراك فقط بل تعددت إلى آل المقراني، إلا أنه فشل وتم القضاء على تمرده ولم يبق له ذكر[15].

والأمثلة كثيرة على التمردات التي يتزعمها المرابطون ضد الحكم العثماني في الجزائر، وعادة ما تظهر حالات العصيان في الأرياف والمناطق البعيدة على سلطة البايلك والتي كثيرا ما تشكل تهديدا دائما لنفوذه ، ولهذا السبب طوقت هذه المناطق بمجموعة من الأبراج العسكرية مثل: برج منايل، برج ساباو، وبرج تيزي وزو[16].

تمرد العلماء:

ولم تخلو فئة العلماء من ارتكاب تمردات ضد السلطة العثمانية، حيث نجد العديد من العلماء منهم من تمرد وأعلن عصيانه على العثمانيين من بينهم علي الشريف الذي كان إماما بجامع الشيخ بن مخلوف بقسنطينة، وجمع حوله جماعة من الناس، وقد قاموا بثورة سماها الفكون بثورة العامة، كما قام العالم محمد بن الأحسن في جبال نقاوس بتمرد، وما لبث أن خرج إليه الجند وتمكن من الفرار[17].

وعادة ما تكون تمردات العلماء على السلطة كشكل انتقاد للسياسة العثمانية خاصة منها ما يتعلق بالمطالب الضريبية المتتالية التي تشكل عبئا ثقيلا على السكان،وهذا العصيان النابع من العلماء والمشايخ ناتج عن القطيعة التي تكون بينهم وبين السلطة العثمانية في الجزائر[18].

تمرد القبائل:

وترجع هذه التمردات إلى عدة عوامل أهمها حدوث الأزمات الاقتصادية التي كانت دائما المحرك الأساسي لحوادث العصيان، وقد زاد تأثيرها بعد أن لحقت الأزمات الزراعية التي عمت مختلف مناطق البلاد، بالإضافة إلى السياسة الضريبية للمحلات العثمانية وقمعها للسكان[19].

ومن بين القبائل التي تمردت على سلطة العثمانيين هي أولاد عمور الذين أعلنوا العصيان وجاهدوا بالعداء ضد سلطة الدايات في الجزائر منذ سنة1785م، وقد شن عليهم صالح باي قسنطينة حملات عسكرية عديدة[20].

وتظهر حركات التمرد لاسيما بمنطقة القبائل المتاخمة لدار السلطان والتي كانت مصدر تهديد دائم لنفوذ البايلك بأوطان متيجة والساحل[21]، وهذا لا ينفي وجود هذه الحركات في الكثير من القبائل العربية والبربرية في مختلف جهات الوطن[22].

ويحاول حكام البايلكات أن يقضوا على جرائم التمرد والعصيان التي تثيرها، من خلال الاعتماد على قبائل المخزن حيث منحت لهذه القبائل القيام بمهمة مراقبة المناطق التي تشهد اضطرابات من خلال تواجدها في النقاط الاستراتيجية، وهذا ما ساعد على إبعاد خطر القبائل الجبلية والصحراوية والحد من عصيانها ومنع انسيابها إلى مناطق أخرى نحو السهول بعريب وبني سليمان ومتيجة وغريس وتلمسان وفرجيوة وغيرها[23].

وتحولت هذه الجرائم من مجرد حركة تمردية عرضية إلى جرح غائر في جسم المجتمع، حيث تأثرت بها العديد من المناطق في إيالة الجزائر خاصة الغربية منها، التي تأثرت تأثرا عميقا كانت آثارها لا تزال باقية حتى بداية عهد الاحتلال[24].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التمردات على اختلاف جهاتها تعتبر من الجرائم السياسية المحاكة ضد السلطة العثمانية في الجزائر، وقد أدت إلى خراب المؤسسات التعليمية وتشريد طلبتها خاصة بعد أن قتل علماؤها ومشايخها، وخير دليل على ذلك هو معارضة العديد من العلماء المعاصرين لهذه الفترة لكل التمردات الحاصلة، أهمهم الشيخ أبو راس الناصر الذي عارض ثورة درقاوة وأنها لا تعتبر جهادا بل وبالا على البلاد والعباد[25]. وعالم آخر نجده يمجد انتصارات العثمانيين ضد درقاوة وهو مسلم بن عبد القادر الوهراني الذي أشاد بانتصار السلطة العثمانية على الدرقاويين في معركة «بني مريانن»[26].

تمرد الجنود وارتكاب الرذائل: على الرغم من خضوع الثكنات العسكرية المتواجدة في إيالة الجزائر لسلطة الداي والأغا، وأبوابها تغلق ليلا وتحمل مفاتيحها إلى قصر الداي، اتقاء لأعمال الشغب والانقلابات التي تقع عادة في الليل، إلا أن هذا الوضع لم يمنع من حدوث جرائم التمرد والعصيان وسط الجند[27]. وحدوث هذه التمردات العسكرية يرجع

إلى عدة أسباب ، فقد يحدث التمرد داخل الجند نتيجة طموح بعض أفراده في تولي منصب معين أو الارتقاء من وضعيته إلى وضعية أحسن[28]، وعادة ما تثور هذه الفئة ضد حاكم الإيالة أو الباشا لاستبدادهم بالحكم ، دون اشراك الديوان في اتخاذ القرارات خاصة التي تتعلق بالطائفة العسكرية[29].

وتنوعت هذه التمردات بين جماعية يرتكبها جماعة من الجند، وأخرى فردية يتولى فيها فرد واحد من هؤلاء الجنود التمرد على السلطة العثمانية ، سواء تمثلت في حاكم الإيالة نفسه أو حكام البايلكات، ومن بين هذه التمردات ذات الطابع الجماعي، نجد تمرد الجند على حاكم الإيالة خليل آغا(1659-1660م) بعد أشهر من ولايته[30]، وكذلك تمرد الجند ضد علي آغا(1665-1671م) الذي تآمروا عليه وقتلوه، كما تمرد الجند التركي في وهران في عهد الداي مصطفى (1798-1805م)[31]، بالإضافة إلى التمرد الذي قام به الجيش ضد محمد باشا في بداية حكمه(1815م) وقاموا بقتله حينما بدأ أعماله في الإيالة بمحاولة إصلاح الوضع المالي[32].

وحدوث جرائم التمرد والعصيان التي تتعلق بالجند في يشمل كل أنحاء الإيالة ومختلف مناطق البايلكات خاصة المدن الكبرى مثل مدينة الجزائر[33]. إذ تشير أغلب الدراسات المتعلقة بتاريخ الجزائر الحديث ، أن ثكنة باب عزون وثكنة الخراطين القريبة منها في العاصمة كانت دائما مركزا لثورات الجند ومنبعا لحوادث العصيان[34].

وفيما يتعلق بتمردات أحد أفراد الجند بصفة فردية، نجد أن الكثير منهم يتخذون أتباعا لهم سواء من نفس الفئة أو من عامة الناس، ومن بين أهم هذه التمردات ذات الطابع الفردي نجد تمرد أحمد الشاوش في قسنطينة خلال فترة حكم أحمد خوجة(1805-1807م)[35]، والذي كان من ضباط الأتراك، فعظم ذكره بين العساكر

في المدينة وأراد ولايتها، فقام بقتل علي باي عام 1808م، بعد أن جمع حوله بعض السكان وأفراد من الجند، ثم نصب نفسه بايا على قسنطينة، وأثناء سيره إلى الجزائر تم القبض عليه من طرف الباي الجديد ونفذ فيه حكم الإعدام[36].

ولقد زادت ثورات الجند وتمرداتهم في أواخر العهد العثماني، ونظرا لخطورة هده التمردات، عادة ما يغادر الحكام مقر الحكم فور اندلاعها ويستقرون في مكان آخر، فعلي خوجة باشا(1817-1818م) غادر مقر الحكم بالجنينة واستقر بقلعة القصبة ليكون بعيدا عن ثورة الجند[37].

وتؤدي هذه التمردات إلى حدوث إضرابات وعدم استقرار في الإيالة، ولا يتم إعادة الأمن إلا بصرامة السلطة وتسليط العقوبات على المتمردين[38]، وقد ينتهي التمرد بتفاوض مع الجهة المتمردة، أو بمنح امتياز لها يتمثل في الهدايا والأموال، أو تعيين قائد التمرد في المنصب الذي يريده، وقد يقدم لهؤلاء المتمردين عروضا مختلفة من أجل أن يتراجعوا عن تمردهم[39].

وقد فسدت أخلاق الانكشاريين وانتشر البغاء بينهم والذي أخد شكلا رسميا في الجزائر خلال حكم العثمانيين بسبب فساد أخلاق معظم المجندين القادمين من الأراضي العثمانية، وتشجيع السلطة على حياة العزوبية في الوسط العسكري. من خلال توفير البغايا لإمتاعهم جنسيا، فقد كانت تغري المجندين الجدد بالحضور إلى الجزائر حيث يباح لهم أن يتمتعوا بحياة داعرة لا رادع لها[40].

وكان الانكشاريون يكرون غرفا بالفنادق لاستقبال المومسات ومعاشرتهن[41]، ومعاشرة النساء بالنسبة للانكشاريين لا تقتصر على البغايا فقط ، بل تعدت إلى الاعتداء على النساء في بيوتهن، وهي عادة عرف بها انكشارية الجزائر في مختلف مناطق

تجنيدهم، وكثيرا ما يتسبب هذا السلوك في ثورة الأهالي خاصة وإن كانت المعتدى عليها من أسرة متنفذة[42]. مثلما حدث مع أسرة عبد المؤمن في قسنطينة التي دخلت في صراع دامي مع أفراد الانكشارية المقيمين في المدينة بسبب اعتداء أحدهم على فتاة من الأسرة وذلك سنة 1642م، ولم يهدأ الصراع إلا بتدخل أعيان المدينة وعلى رأسهم الشيخ الفكون شيخ الإسلام[43].

والواقع أن الرغبة والتهافت على معاشرة النساء لا يقتصر فقط على شباب وصغار الجند، بل تعدت إلى كبار الموظفين في الدولة من الدايات والبايات والأمثلة كثيرة على ذلك منها ما أشار إليه العنتري في وصفه لسلوك الحاج أحمد باي «سيدي بلقاسم كتب إلى الحاج أحمد وابن عيسى ينهاهم عن فعلهم القبيح من أخد نساء الناس والزنى بهم...»[44]. والداي إبراهيم(1710م) الذي وصفه لوجي دوتاسي أنه مولعا بمعاشرة النساء الجميلات حيث يتوجه إلى بيوتهن خلسة في غياب أزواجهن وذلك في ساعات متأخرة من الليل، وكان يسكت الحراس والخدم ويكسبهم بالمال أو التهديد[45].

ومن الجرائم غير الأخلاقية التي اشتهر بها الجنود الانكشاريين هي ممارستهم اللواط ، على الرغم من توفر البغاء بشكل رسمي في إيالة الجزائر، فقد كان يشاع ولع هؤلاء الانكشاريين بالأطفال الصغار أكثر من ولعهم بالفتيات وتركهم لهن في كثير من الأحيان[46]. وكانوا يفضلون معاشرة الصبية الصغار ويشترط فيهم الجمال، خاصة الأطفال ذوي الأصول المسيحية الذين يشترونهم من أسواق النحاسة[47]، وكذلك أطفال الأهالي واليهود[48].

ولم تكن معاشرة الغلمان عادة مقتصرة على العزاب من الانكشارية، ولا خاصة بالعناصر العسكرية، بل انتشرت بين الموظفين الساميين في الدولة، وهذا ما أشارت إليه

المصادر الغربية التي غالت في وصف مساوئ الأتراك بالجزائر مثل لوجي دوساتي الذي أشار إلى مثل هذا الأمر وذكر حادثة شاب برتغالي في الثامنة من عمره الذي طعن سيده التركي بسبب محاولة هذا الأخير الاعتداء عليه جنسيا[49] .

والحديث على الأفعال المشينة لم يقتصر فقط على هذه المصادر الغربية، بل يتعداه إلى المصادر المحلية التي رغم موالاتها للحكام والموظفين العثمانيين إلا أنها لم تنكر تورطهم بمثل هذه الجرائم ، ومن هؤلاء الكتاب العرب نجد الشيخ الورتيلاني في رحلته ذكر فساد أخلاق الجنود ودعا لهم بالاعتدال والابتعاد عن هذه الأعمال المشينة «ليكونوا على ذروة الدوام وقصبة التمام وإلا فالظلم مهلك لصاحبه قل أن يسلم صاحب الفجور ومظهر اللواط والزنا والخمور...»[50]، والورتيلاني لم ينكر ارتكاب الجنود للعادات السيئة مثل اللواط على الرغم من موالاته الصريحة لبايات قسنطينة[51].

وإلى جانب ممارسة الجنود لفاحشة الزنا واللواط، كانوا يتعاطون الخمر خاصة منذ أن أباح سليم الثاني(1566-1574م) شربه بين أفراد الانكشارية، فانتشرت الحانات في الثكنات العسكرية بأعداد كبيرة[52]. وتعاطي الخمر كان يؤدي في أغلب الأحيان إلى أحداث خطيرة بين الجنود وقد تصل إلى جرائم القتل والفوضى، الأمر الذي جعل بعض السلاطين العثمانيين يسعون إلى منع تعاطي المسكرات ومعاقبة كل من يخالف تلك الأوامر، وهو ما جاء في فرمان سلطانيا عام 1789م يأمر بإغلاق جميع أماكن الشرب أينما كانت[53]. وقد استمر الجنود في تعاطيه على الرغم من قرارات المنع التي كان يصدرها الحكام العثمانيون أحيانا مثلما أصدر الحاج أحمد باي قرار منع شرب الخمر، ومعاقبة الأشخاص الذين يضبطون وهم يتناولونه[54]، ولم يقتصر انتشار ظاهرة الإدمان على الخمر بين الجنود الانكشاريين فقط ، بل انتشرت هذه الظاهرة بين الموظفين الكبار[55].

- التجسس:

يعتبر التجسس من الجرائم السياسية التي ارتكبت في الجزائر خلال العهد العثماني، فينتشر العديد من الجواسيس بين جميع فئات المجتمع على اختلافهم من عرب ويهود وأتراك، فبعضهم يتجسس لصالح أطراف أوروبية مسيحية، والبعض الآخر يقوم بالجوسسة وترصد الأخبار والمعلومات السرية لصالح العرب وشيوخ القبائل والأتراك[56]. وقد كثر وجود الجواسيس في مختلف المدن والأرياف، وعند فحص الحكام لأحوال الرعية قد يجدون العديد من هؤلاء وسط السكان، والباعة والمتجولين في الأسواق[57].

وفيما يتعلق بتجسس بعض الموظفين والجنود، نجد أحمد شاوش الذي يعد من الضباط الأتراك المتقاعدين في قسنطينة وقد كان على اتصال بباي تونس الذي كان يمده بالأموال، بل ويحرضه على التمرد وقلب النظام، وفي المقابل يرسل له شاوش المعلومات المتعلقة ببايلك الشرق[58].

وارتكاب جريمة التجسس لا يقتصر فقط على الأشخاص من العساكر والموظفين، بل تقوم بعض القبائل بالتجسس، خاصة تلك التي تكون على وفاق مع القناصل الموجودين في إيالة الجزائر، وتكون أيضا في خدمة هذه القنصليات الأجنبية ويعملون تحت إمرتها، ويوحون لها بالأخبار والحوادث التي تخص الإيالة أو جانب من جوانب الحياة فيها، فلقد وجد حسين باشا(1818-1830م) مجموعة من زعماء القبائل داخل قنصلية الإنجليز، فقام بمهاجمتها وأخرجهم منها، ثم احتج القنصل لما وقع وغادر المدينة[59].

وموقف الجزائر كان دفاعيا ضد هذه الجوسسة والانتهاكات التي كانت تقوم بها المناطق الحدودية، سواء تعلق الأمر بإيالة تونس من جهة الشرق، أو المغرب الأقصى من

جهة الغرب، وكذلك الدول الأوروبية المترصدة من خلال قنصلياتها بالإيالة الجزائرية[60]، ونظرا لشدة العقوبات التي تنفذها السلطات العثمانية ضد من يرتكب جريمة التجسس، فالعديد من الجواسيس يعترفون بجريمتهم بمجرد الشك فيهم، مثلما حدث مع باي الغرب محمد بن عثمان الذي رأى في غمار الناس شخصا تهيأ له أنه جسوس فبمجرد أن تقرب منه اعترف له بذنبه[61].

2- الجرائم الاقتصادية:

لقد ارتكبت في الجزائر العديد من الجرائم الاقتصادية منها قطع الطرق، وجرائم الغش في الأسواق وتزوير العملات.

- جريمة قطع الطرق:

وعلى الرغم من أن السكان الأصليين للإيالة متمسكون بالدين، ويخضعون لفقهائهم وأئمتهم، ويهتمون شديد الاهتمام بمعرفة الأشياء الضرورية في الدين، إلا أنهم يرتكبون أفظع الجرائم[62]، من بينها جريمة قطع الطريق، ويذكرها العياشي في رحلته بلفظة الحرابة، حيث يقول: «تولدت الفتك والفساد والحرابة...»[63].

وتسهر سلطة البايلك على المحافظة على الأمن واستقرار الأوضاع وتأمين الطرقات، وذلك من خلال استعمال القوة العسكرية، ووضع فرق من الجنود الانكشاريين في الأماكن المراد حمايتها، بل وتلجأ إلى التحالفات القبلية والاستعانة بالقياد وشيوخ القبائل وفرسان المخزن المتواجدين بالأماكن الاستراتيجية والطرق الرئيسية[64]، إلا أن هذا لم يمنع من وجود جرائم قطع الطرق، التي ترتكب في العادة من طرف سكان الجبال والبوادي، مثل أهل جبل فليسة الذين يقطعون الطرقات على المسافرين، وينهبون أموالهم[65].

ولا يقوم بقطع الطريق فرد واحد بل جماعة وفي كثير من الأحيان قبيلة بما فيها من أفراد، ويذكر ابن سحنون الراشدي العديد من القبائل التي ترتكب جرائم قطع الطرق، منها قبيلة الأعشاش الذين لا تمر بهم قافلة إلا وسلبوها وأخذوا ما كان يحمل ركابها من مال وسلع وبضائع، وقد يرتكب النساء هذه الجريمة ويقطعن السبل، وكذلك قبائل الحشم الذين كثر فسادهم وقطعهم للطرق وقلة مراعاتهم للشرف ويقول عنهم: «فخافهم القريب والبعيد وتعطلت من جهتهم السبل...»[66].

وقطاع الطرق يمارسون جرائمهم في الطرق الجبلية التي تشهد حركة تجارية وتنقلات للسلع والبضائع، على الرغم من أنها مؤمنة في كثير من الأحيان، وتتمتع بحراسة وتوجد بها أبراج المراقبة[67]، إذ يتواجدون في غيابات وطرق مظلمة وشعاب عميقة، تحت أشجار ملتفة متعانقة، أين تسير القوافل التجارية بينهم[68]، ويستغلون فصل الشتاء لمضاعفة أعمالهم الإجرامية بسبب برودة الجو وسرعة نزول الظلام ليقوم بعضهم بالهجوم على المارة والمسافرين في الطرق المنعزلة، ويسلبونهم ما يملكون وقد يقتلونهم أيضا[69]، خاصة عندما يمر من يستضعفونهم من اثنين أو ثلاثة أشخاص، وعندما يمر التجار والباعة وأصحاب السلع والبضائع يأخذون ما يشاؤون بالقوة والتهديد، أو بنية الشراء فقد يدفعون في بعض السلع الثمينة الدرهم أو الدرهمين[70].

وقد اتخذت السلطات العثمانية العديد من التدابير لتجنب حدوث قطع الطرق وما يتبعها من جرائم أخرى، فقد حرصوا على تكوين شرطة تسهر على حراسة الطرق ومراقبتها وإقامة أبراج وحصون في البعض منها، وكان الحكام يصدرون أوامر في بعض الأحيان لمنع الناس والمسافرين من السير في الطرقات بعد غروب الشمس، وإن عثرت الشرطة على أحدهم يسير في المساء تصدر في حقه عقوبات متنوعة[71].

وتتخذ السلطة المحلية للبايلكات قرار مطاردة قطاع الطرق خاصة بعد كثرة اعتداءاتهم ومهاجمتهم للتجار الكبار وللعديد من القوافل التجارية وما يلحق هذا الوضع من تدهور تجاري واقتصادي، ولكنهم في أغلب الأوقات يفرون من المناطق والطرق التي ارتكبوا فيها الجرائم، ويتفرقون في البلاد، ويتشتتون في الأودية والجبال، فيمتزجون بمن جاورهم من القبائل والأعراب، فلا يمكن لسلطة الحكام التي تتمثل في أفراد الجند الذين يطاردونهم من الإمساك بهم واعتقالهم، ويعجزون عن البحث عنهم وتتبع خطاهم والظفر بهم لأنهم مجهولون بالنسبة للإدارة العثمانية[72].

– جريمة الغش في الأسواق:

لقد كثرت الأسواق في الإيالة، وتنوعت من أسواق ريفية إلى حضرية، واختلفت من يومية إلى أسبوعية وسنوية[73]، ولقد شهدت هذه المراكز التجارية تفشي ظاهرة الغش، والتي عادة ما تحدث في القضايا الاقتصادية المتعلقة بالبيع والشراء، وقد ذكر وليام سبنسر قضية غش امتثل أطرافها أمام القاضي، فأحدهم اشترى جملا مهمشا مكسورا وانتظر مدة أربع سنوات ليأخذ بالثأر، فباع لنفس الشخص الذي اشترى منه الجمل المغشوش، بغلا أعمى ومكسور الرجل[74]، وتنتشر جريمة الغش في الأسواق المختلفة، وتكون خاصة في الموازين والمكاييل، وكذلك بيع السلع والمواد الغذائية، كالخبز والأرز بأسعار تفوق القيمة المقدرة[75].

وقد اتبعت السلطات العثمانية تدابير عديدة تحد من هذه الجريمة من خلال مراقبة الأسواق أو ما يعرف بالحسبة من بين النظم التي حافظت على فاعليتها فلقد كان هناك موظفون يكلفون بمراقبة الأسواق التي تكون قريبة من البايلك، أما الأسواق البعيدة التي يأتيها الناس من كل مكان فيعين على مستوى العرش الواحد رجل للإشراف عليها

ويتكفل بالكيل والوزن يوم السوق لتجنب ارتكاب الغش من طرف الباعة والتجار ويمتلك مكيال يكيل به الحبوب ويكون تحت مراقبة أمين الأمناء الذي يكلف مساعديه بمراقبته[76].

وقد عهدت كذلك لأمين الأمناء مهمة مراقبة الموازين والمكاييل وكان على رأس كل طائفة أمين يتصرف بأمر من الباشا، ويتم تنظيم ذلك باتفاق مشترك بين الأمناء وأعيان المدينة[77].

ونظرا لمبادئ الشريعة الإسلامية الصارمة فيما يتعلق خاصة بمراقبة الأسواق والتجمعات التجارية لوضع حد للغش الممارس فيها، وقمع أساليب الاحتكار المتبعة، فإن الحكام العثمانيون يسهرون على توفير الشروط اللازمة لهذه المراقبة ويسعون إلى تفعيلها، ومعاقبة المتجاوزين للقوانين المعمول بها من خلال الغش ورفع الأسعار عن القيمة المقدرة من طرف السلطة العثمانية[78].

بالإضافة إلى جماعة الحرفيين التي تضم جميع السكان النشطين، ويبلغ عددها ثلاثة وثلاثون جمعية، ويتمثل هدفها الأول في مراقبة النشاط المهني في الأسواق وتحديد الأسعار ومراقبة نوعية المواد للحد من جرائم الغش[79]. وكذلك تتم مراقبة ما يباع في السوق ويعرض في الدكاكين من مأكولات ومشروبات ومصوغات، من خلال معاينة نوعية وكمية المعروضات والتأكد من عدم تحايل التجار وتدليسهم ومدى احترامهم للموازين وعدم الغش في البيع[80].

- جريمة تزوير العملة:

سكت بإيالة الجزائر عدة أنواع من النقود منها الذهبية مثل السلطاني، والنقود الفضية مثل ريال دراهم والربع بوجو، أما النقود النحاسية فمنها الخروبة ويكون نوع هذه

العملات محلية، أما العملات الأجنبية فهي كثيرة منها العملة التونسية والمغربية والإسبانية، وتوجد كذلك العملات المزيفة التي تعد من الجرائم المرتكبة والظواهر الدالة على فساد المجتمع والإدارة التي بدأت في إيالة الجزائر منذ بداية ق17م[81].

ويعود تذبذب الأحوال الاقتصادية وتدني القدرة الشرائية إلى تفشي جرائم الغش ورواج أعمال تزوير العملة لا سيما في بلاد القبائل على الرغم من وجود عقوبات صارمة كانت تطول المزورين، حيث تجتهد السلطات العثمانية إلى منع هذا النوع من الجرائم وتبحث عن الفاعل وتصدر في حقه العديد من العقوبات[82].

وفي الوقت الذي كانت فيه العملة الجزائرية نادرة بالأسواق بسبب قلة المعادن الثمينة والمنافسة الشديدة التي تتعرض لها من قبل العملات الأجنبية، كانت تتسرب إلى المدن الجزائرية نقود مزورة من مناطق داخلية حيث كانوا على قدر كبير من المهارة الفنية خاصة بجبال جرجرة وقد ساعدهم في ذلك توفر المواد الخام بالمنطقة، وتتم طريقة إنتاج النقود المغشوشة في طريقة القوالب المحفورة والمصبوبة، والكمية تكون وفق الطلب والحاجة ، وكانوا بعد الإنتاج يروجون هذه النقود في الأسواق الداخلية وبين التجار، ومما أدى إلى عمليات تزييف العملة هو ضعف انتباه المسؤولين عن السك وعدم تغير وزنها إلا بعد فترات طويلة، على الرغم من اتخاذ إجراءات مشددة للحد من هذا النوع من الجرائم[83].

3 – الجرائم الاجتماعية :

انتشر بين أفراد المجتمع العديد من الجرائم، فقد دفعته أوضاعه المتدهورة إلى ارتكاب جريمة السرقة، وتعدت هذه الجريمة إلى جرائم أخطر تتمثل في القتل، بالإضافة إلى أنه شاع بينهم جرائم جنسية تشمل الزنا وممارسات أخرى كشرب الخمر، و تمثلت هذه الجرائم التي مارسها السكان في حياتهم الاجتماعية.

- جريمة السرقة:

على الرغم من أن السكان وممتلكاتهم يتمتعون عموما بالأمن والراحة، وهذا نظرا لفاعلية نظام الشرطة الذي جعل من المدن تعيش في أمان واطمئنان، إذ تنير بعض المدن بمصابيح خافتة ليلا وتغلق كل أبواب الشوارع تقريبا، وهو الشيء الذي وفر الأمن، وجعل جريمة السرقة لا ترتكب إلا نادرا، وهذا ما أشارت إليه بعض المصادر الغربية والمحلية، مثل فالبير الذي أشار إلى ظاهرة لفتت انتباهه وتتمثل في عدم وجود اللصوص إلا نادرا[84].

إلا أن جريمة السرقة تعتبر من الجرائم الاجتماعية التي ارتكبت، فشهدتها المدن والأسواق والأرياف[85]، فقد كان البعض بارعون في السرقة بصورة خاصة، إذ يتسلل السراق ليلا إلى المزارع، ويفكون القيود عن الحيوانات دون أن ينتبه إليهم السيد وكلابه، ويمتطونها ويفرون بها، كما كان لديهم مهارة في العثور على مطامير جيرانهم وسرقتها[86]. وكثيرا ما يذهب سكان الجبال إلى المدن القريبة منهم، ويسرقون أسواقها وتجارها وبيوتها ويذهبون إلى جبالهم ويبيعونها للسواقين، والذي فقد شيئا من أمتعته يذهب إلى مناطقهم ويشتريها منهم[87].

وتنتشر جريمة السرقة بكثرة في الأرياف والمناطق الجبلية البعيدة عن السلطة العثمانية، وفي رسالة بعث بها أحد القياد إلى قائد وطن بني خليل، يتبين فيها أن أحد السكان سرق بغلا ليس له ويلتمس كاتب الرسالة أن ينفذ القائد فيه حكم السرقة ، وشخص آخر سرق بندقية من وسط العرش وهرب بها[88].

وقد يسرق اللصوص الأموال وكل ما يريدونه ، أو يقومون بتهديد الناس بمعاقبتهم من حيث لا يدرون[89]، ولا تقتصر جريمة السرقة على أخذ الأشياء الثمينة التي يصعب

الحصول عليها، بل تتعداها إلى سرقة الخضر والفواكه ومختلف المحاصيل الزراعية، مثلما يذكر ابن مريم أن العديد من اللصوص يسرقون فاكهة السفرجل من الحقول[90].

ولا تتم سرقة البيوت والمحلات والأسواق فقط ، بل يتعدى ارتكاب هذه الجريمة على المساجد أيضا بسرقة أحد أشيائه[91]، وعلى الرغم من أن جميع الفئات الاجتماعية بمختلف أعراقها تعتبر السرقة جريمة يعاقب عليها الشرع الإسلامي[92]، إلا أن العديد منهم يرتكب هذه الجريمة التي لا تقتصر فقط على العامة من الناس، بل تتعدى إلى بعض الموظفين في الدولة الذين يرتكبون السرقة، فقد ذكر وليام سبنسر أن الداي شعبان لاحظ أن أحد القرصان في الديوان كان يخفي شيئا تحت برنوسه وعندما سأله عن ما يخفيه، أظهر له حبات برقوق وقال أنه اشتراها من تاجر مرسيليا، فبعث الداي للتاجر لإحضاره، ولما حضر تعرف على حبات البرقوق وأنها قد سرقت من أحد أكياسه[93].

وقد يأتي اللصوص بما سرقوه إلى أدعياء العلم والولاية أمثال سيدي أحمد بوعكاز الذي يعتقد فيه اللصوص اعتقادا عظيما ويأتون إليه بالهدايا ، ويذكر لنا الفكون أمثلة كثيرة عن أدعياء العلم الذين يقبلون ما يأتيهم من اللصوص مثل سليمان المجدوب ومحمد الزعلاني[94].

وتحاول السلطة العثمانية التحكم في الوضع ومنع السرقة من خلال فرق الشرطة التي كانت تتجول في المدن، وهناك فرق خاصة لضابط الشرطة، وأيضا رجال الوجبات المتجولة كانوا يقومون بجولاتهم في النهار والليل في أوقات منتظمة لتراقب التجاوزات ، وإلقاء القبض على اللصوص والسراق[95]، وإذا تم الإمساك بهؤلاء المجرمين، يقبلون للحكام معتذرين ويلتمسون لعفوهم ويتوسلون إليهم نظرا لصرامة وشدة العقاب الذي سيسلط عليهم[96]، بالإضافة إلى أن الشرطة الليلية والشرطة النهارية تنسقان مع فرقة

البساكرة بخصوص السرقات، وهذه الفرقة هي التي كانت تتمتع بدور خاص في الليل والمتمثل في حراسة الأسواق وأبواب المدن ومراقبة الشوارع[97].

- جريمة القتل:

ولا يرتكب هذه الجريمة إلا من عظم شره وكثر فساده، إذ يعتبرون من أهل الفساد، هذا على الرغم من أن الحكام العثمانيون يحذرون البايات والقياد وشيوخ القبائل وكل من يمتلك سلطة في الإيالة من سفك الدماء من غير وجه شرعي وارتكاب القتل في حق المظلومين[98].

وعادة ما تحدث جرائم القتل المتعمد نتيجة للتضارب والتشاجر بين الأفراد، وقد يستعملون في شجاراتهم العصي والحجر، وقد يتخذون وسائل وأدوات أكثر خطورة تؤدي إلى قتل أحدهم مثل الخنجر والسكين، وإذا اشتد القتال بين الأطراف المتخاصمة، قد يستعمل أحدهم الفأس أو القادوم والدبوز المرصع بالمسامير، وقد تتعدى خطورة هذه الآلات باستعمالهم لآلة الحديد التي تسمى أزدوز، وتتسبب هذه الشجارات التي يستندون فيها على أخطر الأدوات في قتل الكثير منهم[99].

بالإضافة إلى تلك الأدوات الخشبية والحديدية الخطيرة التي يستعملونها لقتل بعضهم البعض، قد يستعملون السلاح المتمثل عادة في البنادق، ويعتبر سكان الأرياف والبوادي هذا النوع من السلاح كأثاث منزلي يزينون به حجرات منازلهم، ولا يستعملونه في القتل إلا نادرا، خاصة وأن هذه البنادق تحتوي على ثروة لأن هناك من يملكها وهي محلاة بالفضة والذهب ومرصعة بالجواهر الثمينة[100].

وعادة ما ترتكب جرائم القتل ضد العناصر التركية، ويكون التحقيق في مجريات هذه القضية أكثر صرامة وجدية لأنها مرتبطة بفرد من الفئة الحاكمة، فيتوجب إيجاد القاتل والبحث عنه، ومتابعة سكان المنطقة التي وجدوا فيها الجثة[101].

وبعدما يرتكب شخص جريمة القتل، فإنه في العادة لا يهرب بل يبقى ساكنا، في الوقت الذي تأتي فيه عائلة الضحية لتقديم الشكوى للجهة المسؤولة عن القضاء في تلك المنطقة، ويبعث القاضي لإحضار القاتل الذي عندما يتم سؤاله عن سبب ارتكابه لهذه الجريمة تكون إجابته أنها قدره وكتبت له من السماء، ثم يتم الرجوع إلى عائلة الضحية أثناء الفصل في الحكم، فيمكنهم طلب النقود أو موت القاتل وقد يتفقون على الصلح[102].

وعندما تحدث جرائم القتل في الأرياف، فإنها لا تنتهي بصلح أو إصدار حكم، بل تؤدي إلى نشوب نزاع حاد بين قبيلتي الجاني والمجني عليه، ويعلنون الحرب على بعضهم البعض باسم الله ورسوله وباسم سكان القبيلتين، ويحددون اليوم والمكان الذي تجرى فيه المعركة ويستعدون له بكل نزاهة، ولكن يحملون المذنبين الذين ارتكبوا الجريمة مسؤولية الدماء التي ستراق[103].

- جريمة الزنا وشرب الخمر:

انتشرت جريمة الزنا وبيوت الدعارة في الجزائر بكثرة، وقد ارتكبت من طرف الأفراد رجالا ونساء، على مختلف أصولهم وديانتهم، فمارس البغي المسيحيون واليهود والمسلمون[104]. وعلى الرغم من أن نساء الإيالة، سواء في المدن والأرياف محترمات لا يخرجن من بيوتهن إلا نادرا، ولا يظهرن في الشوارع، ويتمتعن بالعفة، فكن محجوبات أمام الجمهور والأجانب، إلا البعض منهن يمكن أن يراهن الرجال علانية ويتمثلن في

المومسات اللواتي يوضعن تحت سلطة المزوار الذي يشرف على هذه التجارة الشنيعة[105]، ويجني أموالا عنها، ويدفع للسلطة أجرة هائلة تخوله للتصرف المطلق في كل النساء اللواتي يقذف بهن البؤس أو نزعة الشر إلى هذه الحالة[106].

ويكثر البغاء في معظم المدن، خاصة الكبرى منها كالجزائر وقسنطينة[107]، وعلى الرغم من أن هذه الممارسات قد انتشرت بشكل رسمي خاصة فيما يتعلق الأمر بالجند الانكشاريين، الذين يسمح لهم ممارسة البغاء بسبب حالة العزوبية التي يفرضها عليهم النظام العسكري طيلة الخدمة العسكرية، إلا أنه يعتبر الزنا من الجرائم الاجتماعية التي انتشرت بكثرة[108].

ولقد كانت بيوت الدعارة ترتبط بمجموعة من القوانين، والخروج عنها يعرض صاحبها لعقوبات عديدة، ويمنع للمسيحين الدخول إليها[109]، وتخضع هذه البيوت لقواعد مضبوطة، حيث يمارس فيها النساء المنحرفات البغاء برخص، وإن مارسوا هذا العمل دون ترخيص من المصلحة المعنية فإنهم يتعرضون للعقوبات والتغريم[110]، لأن هؤلاء المومسات يخضعن إلى نظام معين في أعمالهن، خاصة وأنهن يسجلن عند المزوار أو قائد الليل في سجل خاص[111]، وقد أمر علي خوجة باشا(1817-1818م) بتطهير العاصمة من البغايا وإغلاق بيوت الدعارة، فتم إبعادهن إلى شرشال[112].

وكانت هذه الممارسات تتم وفق مراقبة شديدة من طرف العديد من الموظفين، ففي مدينة الجزائر كانت فرقة الشرطة الليلية التي يقودها المزوار بمساعدة موظف يدعى باشساقجي ويعاونه قائد الزواوة تقوم بمراقبة بيوت الدعارة وتقبض على النساء المشبوهات، وكان المزوار بفضل السلطات المخولة له يجبر المومسات على دفع المزيد من الأموال عند إلقاء القبض عليهن، أما في مدينة قسنطينة كانت الغرف المسؤولة عن

الحراسة الليلية ومراقبة المومسات تحت إشراف قائد الدار الذي كان يعد تقارير عن المدينة، ويقاضي النساء المشبوهات[113].

وعلى الرغم من وجود الشرطة وبعض المصالح التي تقوم بمراقبة الدعارة وكل ما يخص البغاء من أجل إبقائها في أماكن محددة والاقتصار على أحياء معينة دون الانتقال إلى أماكن أخرى، إلا أن هذا لم يمنع من انتشار جريمة الزنا بين السكان وتتكرر هذه الممارسات في أكثر من مكان، ويذكر تيدنا بعض من هذه الحالات مثل ارتكاب مسيحي الزنا مع امرأة في الطاحون المجاور لسرايا الباي محمد عثمان، وطبيب فرنسي مارس هذه الجريمة مع امرأة في بايلك الشرق وغيرها من الحالات[114].

وتعتبر الحمامات أكثر الأماكن رواجا للفساد والانحراف الأخلاقي، والتي كثر وجودها في هذه الفترة[115]، حيث حددت أوقات دخولها بقرار من السلطة العثمانية، فقد خصصت الفترة من الظهر إلى العصر للسكان المدنيين، ومن العصر إلى المغرب خاص بالنساء المومسات[116].

بالإضافة إلى الحفلات التي كانت مكانا لانتشار جرائم الزنا، حيث كان المزوار يقوم بتنظيمها في بعض الأيام من الشهر في ديار مختلفة ويسمح فيها للجمهور بالدخول ويوفر لها الموسيقيون والراقصات[117]، كما تقام العديد من الحفلات الليلية من طرف العرب واليهود بعد الحصول على رخصة من السلطات[118].

- شرب الخمر:

ولقد انتشرت العديد من أنواع المسكرات في الجزائر من بينها الخمر الذي كان متوفرا بكثرة، وعادة ما يصنع من طرف العبيد أو يكون مصنوعا في لونيلأ وفرانتينيان[119]،وبيعه يكون في أروقة خاصة مع مواد غذائية أخرى، وعلى الرغم من أن أغلبية سكان الجزائر لا

يعرفون المنكرات[120]، إلا أن البعض منهم يمضون وقتهم في التدخين وتعاطي الكحول[121].

وقد انتشرت كذلك الحانات عبر مختلف المدن، فكانت تقام عادة بجانب السجون والثكنات العسكرية، فالحانات الموجودة مثلا في مدينة الجزائر هي حانة الفونداريا وهي ملك للمهندس المعماري اليوناني ديميتريوس، وكذلك حانة رفاجي وهو رئيس الموظفين المسيحيين في قصر الداي، وهاتان الحانتان لا تدفعان ضرائب للإيالة لأنهما منحتا لأصحابهما بحكم المناصب التي يشتغلونها[122].

وهذه الحانات تجني أموالا طائلة خاصة عندما تعود الأساطيل بالغنائم وتأسر سفنا محملة بمختلف أنواع الخمور والبراندي، وتوجد حانات أخرى، حيث يتراوح عددها بمدينة الجزائر وحدها ما بين 27 و30 حانة، وكلها يديرها عبيد ومسيحيون يدفعون رسوما كبيرة للإيالة[123]، ونفس الوضعية كانت تشهدها جميع المدن الأخرى، وكثيرا ما تتسبب هذه الحانات في المشاجرات والاضطرابات[124].

وأحيانا يكون شرب الخمر وبيعه ممنوعا، وإذا ضبط مسلما وهو يتناوله يعاقب أشد العقوبات، لهذا كثيرا ما يدخل المسلمون إلى بيوت اليهود ويقومون بشرب الخمر[125].

ويوجد أيضا أعدادا كبيرة من المقاهي التي يشربون فيها الكحول، والتي يزورها العديد من المسلمين والمسيحيين واليهود، أين تتوفر فيها الموسيقى وفتيات يرقصن ويغنين، ويختلط في هذه المقاهي أصوات السكارى رجالا ونساء بشكل رهيب[126]. وبالإضافة إلى الحانات والمقاهي، انتشرت أماكن أخرى لتعاطي الخمر وأنواعا من المسكرات منها الحشيش، وتسمى هذه الأماكن بالمحشاشة التي تتكون من وسائل بسيطة مثل حصيرة من

سعف النخيل، وبعض الكؤوس والفناجين وقطعة مسطحة من الرخام لتحضير الحشيش، وصانع الحشيش يكون عادة من العرب، من بسكرة، وبعضهم يأتي من تونس والمغرب[127].

الهوامش والحواش:

[1] محمد بن أحمد أبي راس الناصر، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، ج1، تقديم وتحقيق محمد غالم، م.و.ف.م، الجزائر، 2005م، ص20.

[2] أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان(1830-1855م)، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1989م، ص64.

[3] جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500-1830م)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987م، ص19.

[4] قدور بوجلال، مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانيةفي بايلك الغرب(1671-1830م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ،جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2017/2016م، ص ص 310-311.

[5] أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر(1766-1791م) سيرته-حروبه-أعماله-نظام الدولة والحياة العامة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م ، ص56.

[6] الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج1، ج2، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1990م، ص161.

[7] مسلم عبد القادر الوهراني، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974م، ص96.

[8] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص57.

نهاية بن الشريف الدرقاوي مازال يكتنفها الغموض بسبب اختلاف في الروايات، كونه قتل بعد هذه المعركة أم بقي على قيد الحياة، انظر، قدور بوجلال، المرجع السابق، ص324.

[9] قدور بوجلال، المرجع السابق، ص335.

[10] مسلم عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص31.

[11] قدور بوجلال، المرجع السابق، ص ص336-337.

[12] قدور بوجلال، المرجع نفسه، ص339.

[13]أ حمد بن المبارك بن العطار: تاريخ بلد قسنطينة، تحقيق وتعليق وتقديم سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، الرياض، 2005م، ص13.

[14] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م ، ص269.

[15] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص56.

[16] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق ، ص ص230-231.

[17] عبد الكريم الفكون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م، ص ص76-97.

[18] قدور بو جلال، المرجع السابق، ص244.

[19] جمان قنان، المرجع السابق، ص20.

[20] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص242.

[21] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع نفسه، ص230.

[22] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص61.

[23] ناصر الدينسعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص213.

[24] جمان قنان، المرجع السابق، ص19.

[25] محمد بن أحمد أبي راس الناصر، المصدر السابق، ص20.

[26] قدور بوجلال، المرجع السابق، ص337.

[27] جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع بباياك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007م، ص105.

[28] وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبايدية، دار القصبة للنشر، م2006، ص131.

[29] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص37.

[30] أحمد توفيق المدني، المرجع نفسه، ص ص37-40.

[31] جمال قنان، المرجع السابق، ص19.

[32] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص40.

[33] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص23.

[34] جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص ص23 -24.

[35] أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص55.

[36] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1972م ، ص56.

[37] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص59.

[38] جمال قنان، المرجع السابق، ص19.

[39] أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص ص45-48.

[40] سيمون بفايفر، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة وتعليق وتقديم أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م ، ص92.

[41] Venture de paradis, «Alger au XVIIIsiècle», présentation de Fagan(E), in R.A n° 39-40, p225.

[42] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص ص134- 135.

[43] جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص136.

[44] محمد صالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها، تحقيق وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص120.

[45] Laugier De Tassy, Histoire Du Rayaume D'Alger, Amsterdam, 1815, p131.

[46] وليام سبنسر، المصدر السابق، ص118.

[47] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص137.

[48] وليام سبنسر، المصدر السابق، ص118.

[49] Laugier De Tassy, op. cit, pp58-59.

[50] الحسن بن محمد الورتيلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار (الرحلة الورتيلانية)، تحقيق محمد ابن أبي شنب، مطبعة بيير فونتانا، الجزائر، 1908م، ص687.

[51] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص138.

[52] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص131.

[53] جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص ص131-132.

[54] فندلينشلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837م)، ترجمة وتقديم أبو العديد دودو، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1977م ، ص ص81-82.

[55] أحميدة عميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا أنموذجا)، دار الهدى، الجزائر، 2009م ، ص51.

[56] أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص117.

[57] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، ط1، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص149.

[58] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص112.

[59] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص59.

[60] أحمد شربيتي، العلاقات الجزائرية المغربية(1500-1780م)، مذكرة ماستر، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة،2016/2015م، ص33.

[61] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص149.

[62] الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1983م، ص86.

[63] أبو سالم عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية(1661-1663م)، ط1، تحقيق وتقديم سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م، ص53.

[64] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص190.

[65] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص101.

[66] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، المصدر نفسه، ص ص144-145.

[67] سحر ماهود محمد، «الموظفون العثمانيون في إيالة الجزائر -دراسة في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية-»، مجلة التراث العلمي العربي، ع12، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، 2015م، ص396.

[68] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص326.

[69] فندلينشلوصر، المصدر السابق، ص92.

[70] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص327.

[71] هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ج3، ترجمة أبو العيد دودو، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980م، ص ص40-41.

[72] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص ص344-345.

[73] ودان بوغفالة، «الأسواق في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني (1519-1830م)»، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع1، جامعة معسكر، 2017م ، ص125.

[74] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص132.

[75] وليام سبنسر، المرجع نفسه، ص133.

[76] ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص136.

[77] حسين بن رجب شاوش ابن المفتي، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، دراسة وتحقيق فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر،2009م، ص ص29-30.

[78] محمد علي بودبوز، تاريخ المغرب الكبير، ج1، مؤسسة تاوالت الثقافية، مصر، 2010م، ص127.

[79] العربي إيشبودان، مدينة الجزائر تاريخ، تر. مسعود جناح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص ص40-41.

[80] محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص43.

[81] يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ط1، دار الحضارة للطبع والنشر والتوزيع، (د. م)، 2007م ، ص156.

[82] مؤيد محمد حمد المشهداني، «أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م»، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد5، ع16، جامعة تكرت، 2013م ، ص424.

[83] يمينة درياس، المرجع السابق، ص ص270-271.

[84] هلايلي حنيفي، «الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والأوروبية»، المجلة التاريخية والمغاربية، ع134، الجزائر، 2009م ، ص ص145-146.

[85] جمال قنان، المرجع السابق، ص180.

[86] فندلينشلوصر، المصدر السابق، ص91.

[87] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص101.

[88] جمال قنان، المرجع السابق، ص ص180-181.

[89] عبد الكريم الفكون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م ، ص121.

[90] أبو عبد الله محمد ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، اعتنى به بمراجعة أصله محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1908م، ص26.

[91] جمال قنان، المرجع السابق، ص183.

[92] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص52.

[93] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص133.

[94] عبد الكريم الفكون، المصدر نفسه، ص ص133-134.

[95] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص133.

[96] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص126.

[97] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص153.

[98] جمال قنان، المرجع السابق، ص44.

[99] جمال قنان، المرجع نفسه، ص182.

[100] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص197.

[101] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص72.

[102] أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص53

[103] سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص ص138-139.

[104] أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص49.

*يرجع منصب المزوار إلى العهد الموحدي وتحديدا إلى عهد الخليفة عبد المؤمن بن علي، وقد أبقى العثمانيون على هذه الوظيفة في الثمانينات من القرن السادس عشر، وهو القائد الأعلى للشرطة الليلية، ويقوم بمهام شرطة الأخلاق والمخالفات الاجتماعية ومراقبة بيوت الدعارة وكل ما يتعلق بالبغاء وبنات الهوى، انظر، هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص148.

[105] الحاج ابن الدين الأغواطي، رحلة الأغواطي في شمال إفريقيا والسودان والدرعية، تحقيق أبو القاسم سعد الله، دار المعرفة، الجزائر، 2011م، ص87.

[106] E.Lessiore, W.wyld, Voyage PittrosequeDans La Regence D'Alger, Maison Elouma, Alger, 2002, p25.

[107] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص186.

[108] عبد الله بن بن محمد الشويهد، قانون أسواق الجزائر(1695-1705م)، تحقيق وتقديم ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م ، ص128.

[109] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص131.

[110] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص186.

[111] VenteureDe Paradis,TunisEt Alger Au XVIII Siècle,sindbad, Paris, 1983, p260.

[112] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص59.

[113] هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص ص152-154.

[114] أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص49.

[115] عبد الرزاق ابن حمادوش الجزائري، رحلة ابن حمادوش-لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، م. و. ف. م، الجزائر، 1983م، ص94.

[116] عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص ص128-129.

[117] E.Lessiore, W.wyld,op.cit,p25.

[118] هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص152.

[119] أحمد عميراوي، المرجع السابق، ص56.

[120] أحميدة عميراوي، المرجع نفسه، ص72.

[121] جمال قنان، المرجع السابق، ص ص244-245.

[122] جيمس ليندزكاثكارت، مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا في المغرب ،ترجمة اسماعيل العربي ، الجزائر ، د م ج ، ص100.

[123] جيمسليندزكاثكارت، المصدر السابق، ص100.

[124] وليام شالر، المصدر السابق، ص55.

[125] فندلينشلوصر، المصدر السابق، ص ص81-82.

[126] أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص83.

[127] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص134.